«الجمارك»: 6 آلاف عملية دفع أون لاين بـ3.100 مليون دينار خلال 20 يوماً

6

قال إن القضية تضم 4 شرائح وطالت شهادات لجامعات كويتية خاصة

الشاهين: الشهادات المزورة قضية أمنية وجنائية تستوجب مراجعة جميع النظم الإدارية في الدولة

ربيع سكر

طالب النائب أسامة الشاهين بمراجعه كافة النظم الإدارية الحالية في الدولة بعد نجاح مزوري الشهادات في التغلغل فيها على مدى سنوات طويلة.

وقال الشاهين في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة ان الشهادات المزورة قضية أمنية وجنائية وعدد المزورين في تزايد مستمر وزاد عن أربعين حالة.

وأوضح أن القضية شهدت تقاعسا في عهد حكومات ومجالس سابقة، وأن المسؤولية تقع على جميع الجهات الحكومية لافتا الي ان مجلس الامة الحالي تدارك الامر بمطالبته باستعجال لجنة بهذا الأمر.

وكشف الشاهين انه بعد التواصل مع وزارتي التربية والتعليم العالي والداخلية وديوان الخدمة المدنية وجد ان القضية تضم 4 شرائح منها شهادات مزورة وهمية لا أصل لها وشهادات من جامعات وهمية نجح الدارسين فيها عن طريق الحيلة وهي(دكاكين تعليمية).

وأضاف أن الشريحة الثالثة هي الشهادات الغير معتمدة والغير معترف بها في الكويت وتم ادخالها لنظم الخدمة في ديوان الخدمة بالقطاعات المختلفة بالحيلة بالاضافة الى وجود شهادات صحيحة من جامعات معترف فيها لكن تم الحصول عليها من دون اذن دراسي حيث ان صاحب الشهادة مستمر في عمله ويستلم راتبه ويترقى دون ان يأخذ هذا الإذن الذي يتيح له هذه الدراسة.

واعتبر الشاهين ان قضايا التزوير لا تقتصر على الشهادات الصادرة من من مصر انما وصل لجامعات أمريكية وأوروبية وبريطانيا وبعض الجامعات الكويتية حيث ان هناك بعض الجامعات الخاصة الكويتية تنفي اي علاقة لها ببعض الأشخاص الذين يدعون دراستهم فيها حيث قاموا بتزوير لشهادتها والتعيين في احدى الجهات وتم رفع قضية في هذا الأمر.

وأكد الشاهين عى ضرورة التدقيق والمراجعة والسحب العشوائي لعينات من الحاصلين على هذه الشهادات، مطالبا بعدم ذكر أسماء بعينها نتيجة لخصومة شخصية وصراعات سياسية.

وأضاف ان «الموضوع سيذهب للقضاء لفتح تحقيق بهذه القضية لتنظيف الساحة مجددا رفضه التدخل السياسي او الاجتماعي او النيابي بهذا الامر»

أسامة الشاهين

في تقرير لمجلس الأمة عن الحصاد البرلماني للدور السابق بالأرقام والإحصائيات

تكليف ديوان المحاسبة بفحص ميزانية مجلس الوزراء

أصدر مجلس الأمة في 35 جلسة عادية وتكميلية وخاصة وافتتاحية وختامية عقدها مجلس الأمة خلال دور الانعقاد العادي الثاني عشرات القرارات، ووفق تقرير أعده مجلس الأمة تنشره « الوسط » على حلقات ، تنوعت ما بين التشريعات والاستجوابات والرسائل والتصديق على المضابط وطلبات المناقشة والتوصيات.

والى التفاصيل :

جلسة 29 مايو 2018: نظر المجلس بند الأوراق والرسائل وانتهى إلى القرارات التالية:

اطلع المجلس، على رسالة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد – حفظه الله ورعاه – يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على التهنئة بمناسبة شهر رمضان المبارك.

اطلع المجلس، على رسالة سمو ولي العهد – حفظه الله ورعاه – يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على التهنئة بمناسبة شهر رمضان المبارك.

وافق المجلس على رسالة النائب محمد براك المطير باستعجال لجنتي الشؤون التشريعية والقانونية والشؤون المالية والاقتصادية نظر الاقتراح بقانون الخاص بإضافة فقرة ثانية للمادة (17) من القانون رقم 49 لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة على أن تقدم اللجنة التشريعية تقريرها إلى المجلس خلال أسبوعين.

وافق المجلس على رسالة العضو مبارك الحجرف بتكليف لجنة الشؤون الصحية دراسة دمج برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة إلى هيئة القوى العاملة على أن تنجز تقريرها حتى بداية دور الانعقاد المقبل.

وافق المجلس على رسالة بعض النواب بـ«تكليف ديوان المحاسبة إعداد تقرير متضمن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانية مجلس الوزراء: البيانات المالية – الحساب الختامي، في الباب السابع: المنافع الاجتماعية، والباب الثامن: مصروفات وتحويلات أخرى، بند: مكافآت وجوائز لغير الموظفين، وبند: الأنشطة المختلفة»، على أن يقدم الديوان تقريره إلى مجلس الأمة قبل الأول من شهر أكتوبر المقبل.

وافق المجلس على سحب الرسالة المقدمة من بعض النواب، والتي طالبوا فيها إحالة ما أثير من أحد النواب الحاليين مع شخصية أخرى في شأن تلقيها أو احتمال تلقيها مستقبلًا مساعدات مالية من أطراف حكومية، بكل ما فيه من بيانات ومعلومات متداولة كبلاغ يقدم إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد للتحقيق والتثبت واتخاذ الخطوات القانونية اللازمة.

قرر المجلس الموافقة العامة على الإحالات الواردة في جدول الأعمال من دون أي ملاحظات.

أقر المجلس في تصويت واحد 9 مشروعات بقوانين بشأن اعتماد الحساب الختامي للسنة المالية [2016/2017] و(8) مشروعات بقوانين بربط ميزانية [8] جهات للسنة المالية [2018/2019] وجاءت نتيجة التصويت بموافقة 37 وعدم موافقة 6 من إجمالي الحضور 43، ووافق المجلس على التوصيات الواردة في تقارير للجنة الميزانيات والحساب الختامي وأحال المجلس عدد 17 قانونًا والتوصيات إلى الحكومة والجهات هي كالتالي:

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية

الهيئة العامة لشؤون القصر وبلدية الكويت

معهد الكويت للأبحاث العلمية وجامعة الكويت

وهيئة أسواق المال والهيئة العامة للقوى العاملة

جلسة 30 مايو 2018: أقر المجلس في تصويت واحد 7 مشروعات بقوانين بشأن اعتماد الحساب الختامي للسنة المالية [2016/2017] و(8) مشروعات بقوانين بربط ميزانية 8 جهات للسنة المالية [2018/2019]، ووافق المجلس على التوصيات الواردة في تقارير للجنة الميزانيات والحساب الختامي وأحال المجلس عدد 15 قانونًا والتوصيات إلى الحكومة والجهات هي كالتالي:

وكالة الأنباء الكويتية. والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر والإدارة العامة للإطفاء

قاعة عبد الله السالم

◆ سحب رسالة نيابية تطالب بتحقيق «مكافحة الفساد» في حديث نائب عن تلقيه مساعدات مالية من أطراف حكومية

الهيئة العامة للبيئة وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبنك الائتمان الكويتي وبنك الكويت المركزي

وافق المجلس ومن دون نقاش على إحالة تقرير لجنة دراسة محاور استجوابي سمو رئيس مجلس الوزراء وما تضمنه من توصيات إلى الحكومة، وتضمن التقرير 57 توصية.

جلسة 31 مايو 2018: لم تعقد جلسة مجلس الأمة الخاصة المقررة يوم الخميس الموافق 31 مايو 2018 وذلك لعدم اكتمال النصاب

جلسة 24 يونيو 2018: لم تعقد جلسة مجلس الأمة الخاصة المقررة يوم الأحد الموافق 24 يونيو 2018 وذلك لعدم اكتمال النصاب

جلسة 25 يونيو 2018: وافق المجلس في المداولتين الأولى والثانية والاستثناء من المادة (104) من اللائحة الداخلية مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات، وأحال المجلس القانون إلى الحكومة، وجاءت نتيجة التصويت بموافقة (43) عضوًا وعدم موافقة (3) من إجمالي الحضور البالغ عددهم (46) عضوًا.

وافق المجلس في مداولتين الأولى والثانية والاستثناء من المادة (104) من اللائحة الداخلية مشروع قانون بشأن إنشاء اللجنة الكويتية لمكافحة المنشطات، وأحال المجلس القانون إلى الحكومة، وجاءت نتيجة التصويت بموافقة (45) عضوًا وعدم موافقة (6) من إجمالي الحضور البالغ عددهم (51) عضوًا.

وافق المجلس في المداولتين الأولى والثانية والاستثناء من المادة (104) من اللائحة الداخلية مشروع القانون بمساهمة دولة الكويت في رأسمال بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية، وأحال المجلس القانون على الحكومة، وجاءت نتيجة التصويت بموافقة (43) عضوًا وعدم موافقة (8) من إجمالي الحضور البالغ عددهم (51) عضوًا.

وافق مجلس الأمة على إحالة التقرير الثاني للجنة حماية الأموال العامة عن المخالفات الواردة في ميزانية الهيئة العامة للاستثمار للسنة المالية 2007/2008، وتوصياته مرفقًا بتقرير ديوان المحاسبة بشبهة التعدي على المال العام على الحكومة ومنها توصية للجنة البرلمانية بإحالة الوقائع كافة على النيابة العامة.

أقر المجلس في تصويت واحد 8 مشروعات بقوانين بشأن اعتماد الحساب الختامي للسنة المالية [2016/2017] و8 مشروعات بقوانين بربط ميزانية [8] جهات للسنة المالية [2018/2019] وأحال المجلس القوانين إلى الحكومة والجهات هي كالتالي: الهيئة العامة لمكافحة الفساد و الهيئة العامة للغذاء والتغذية والهيئة العامة للمعلومات المدنية والهيئة العامة للشباب والهيئة العامة للرياضة والهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما والهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي ومجلس الأمة.

جلسة 26 يونيو 2018 م: وافق المجلس على رسالة رئيس لجنة الإسكان بإحالة تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون في شأن مساواة المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي بالمرأة الكويتية المطلقة أو الأرملة في القرض السكني، إلى لجنة شؤون المرأة والأسرة وذلك لارتباطه، باقتراحات مشابهة تدرسها اللجنة.

وافق المجلس على رسالة النائب خليل الصالح بتكليف لجنة الشؤون المالية والإقتصادية بدراسة الأسس المالية التي بني عليها برنامج الاستدامة المالي والاقتصادي، على أن تقدم اللجنة تقريرها إلى المجلس في هذا الشأن في بداية دور الانعقاد المقبل.

أقر المجلس في تصويت واحد 5 مشروعات بقوانين بشأن اعتماد الحساب الختامي للسنة المالية [2016/2017] وربط ميزانية الهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة للسنة المالية [2018/2019] والحساب الختامي للصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة السنة المالية 2016/2017 وجاءت نتيجة التصويت بموافقة (34) وعدم موافقة (15) من إجمالي الحضور (49)، ووافق المجلس على التوصيات الواردة في تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي وأحال المجلس القوانين للحكومة.

جلسة 27 يونيو 2018: ناقش المجلس التقرير الثامن والثلاثين للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن مشروعين بقانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة عن السنة المالية [2016/2017] وبربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية [2018/2019]

تكليف لجنة المرافق العامة تقديم تقريرها بشأن الاقتراح بقانون بإلغاء قانون الهيئة العامة للطرق والنقل البري إلى المجلس مع بداية دور الانعقاد المقبل مع الاحتفاظ بدوره على جدول الأعمال.

وافق المجلس على طلب رئيس لجنة الداخلية والدفاع بتأجيل مناقشة الاقتراح بقانون بإنشاء هيئة الوقاية من المخدرات إلى بداية دور الانعقاد المقبل لأخذ رأي الحكومة.

عدم موافقة المجلس على اقتراح بتكليف لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الاجتماع على هامش الجلسة لإعداد تقرير في شأن طلب رفع الحصانة عن النائب محمد هايف، حيث وافق [16] عضوًا من إجمالي الحضور البالغ [49] عضوًا.

إحالة مقترح إلغاء اختبار الآيلتس على اللجنة التعليمية البرلمانية لدراسته.

نظر طلب مناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة بشأن خدمات والبنية التحتية وتشغيل مدينة صباح الأحمد ، وقد انتهى المجلس إلى الموافقة على [19] توصية وإحالتها إلى الحكومة.

قرر المجلس الموافقة على إحالة الحالة المالية للدولة إلى ديوان المحاسبة على أن يعد تقريرًا بشأنها ويحيله إلى لجنة الميزانيات والحساب الختامي.

أقر المجلس مشروعين بقانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة عن السنة المالية [2016/2017] وبربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية [2018/2019] وأحال المجلس القانونين إلى الحكومة .

جلسة 27 يونيو 2018 الختامية: عقد مجلس الأمة جلسة ختامية لفض دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر، وانتهت الجلسة الختامية إلى الآتي:

قرر المجلس الموافقة العامة على إثبات التقارير الختامية للجان البرلمانية في المضبطة دون تلاوتها.

تلاوة مرسوم فض دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر.

من المقرر أن يفتتح مجلس الأمة دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر في شهر أكتوبر القادم.

قال : ما السر وراء مصفاة فيتنام؟

عمر الطبطبائي لوزير النفط : أداؤك راح يطير رئيس الوزراء

عمر الطبطبائي

قال النائب عمر الطبطبائي في مؤتمره الصحافي أمس : مصفاة فيتنام هي بمثابة "الطفل" لوزير النفط بخيت الرشيدي ، وتابع الطبطبائي : انا سأمارس دوري هنا كمواطن وخبير نفطي. . .والوزير الرشيدي مهندس خريج الاسكندرية ولديه خبرة في القطاع النفطي لا ننكرها

واضاف الطبطبائي : ما السر وراء مصفاة فيتنام؟ الاحداث التي اتكلم عنها حقيقية وليست قصة فيلم. وقال الطبطبائي لوزير النفط : اداؤك وتضليلك من الناس اللي تحتك راح يطير رئيس الوزراء

وتابع الطبطبائي : الرئيس التنفيذي السابق لمصفاة فيتنام رفع قضايا على الشركة لانه اعيد للكويت . . .هذا اللي ضللت فيه رئيس الوزراء يا وزير النفط

وقال الطبطبائي لوزير النفط : لماذا ضللت الامة في استجوابك وخصوصا ما يتعلق في "مصفاة فيتنام"...It is your baby

وقال الطبطبائي : رسالتي الى وزير النفط بخيت الرشيدي لا يضيعونك في القطاع النفطي مثل ما ضيعوا كثيرين قبلك

واضاف الطبطبائي : لسنا مثل بعض النواب السابقين ، وقال : نصيحة اخ للعضو المنتدب للتسويق العالمي. . .اكسب حب العمال اللي عندك

بعد استيفاء شروط السلامة

هايف يقترح السماح لأصحاب القسائم التي تقل عن 400 متر ببناء طابق رابع

محمد هايف

أعلن النائب محمد هايف تقدمه باقتراح برغبة للسماح لأصحاب القسائم التي تقل مساحتها عن 400 م2 ببناء طابق رابع بعد استيفاء شروط السلامة.

ونص الاقتراح على ما يلي:وجود بعض القسائم التي تقل مساحتها الإجمالية عن مثيلتها من القسائم السكنية في بعض المناطق مثل منطقة الفردوس، والظهر والواحه وكيفان وغيرها من المناطق التي تقل مساحة البيوت أو القسائم بها عن 400 متر مربع ما يؤدى إلى عدم توافر العدالة في التوزيع حيث إن هذا الأمر ظلم شريحة كبيرة من سكان تلك المناطق كونها لم تحقق المساواة بين المواطنين وأن هذا الأمر خالف المادة السابعة من الدستور الذى نص على أن العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين، وأن مبدأ العدل والمساواة انقضى في حالة هؤلاء السكان.

لذا فانني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي :السماح لأصحاب القسائم التي تقل مساحتها عن 400 م2 ببناء طابق رابع، بشريطة مراعاة شروط الأمن والسلامة.

مع تخصيص أرض لكل فرع بمساحة كافية

ماجد المطيري يقترح إنشاء فروع للنادي العلمي في «الأحمدي» و«مبارك الكبير»

ماجد المطيري

أعلن النائب ماجد المطيري تقديمه اقتراحًا برغبة قال في مقدمته: نظرًا لأهمية الشباب في بناء الوطن والعمل على حماية الشباب والطفولة، لا بد من تهيئة السبل والمنشآت للعمل على حفظ الشباب والطفولة، ونظرًا للنجاحات الكبيرة للنادي العلمي في البلاد وإقامته كثيرًا من الأنشطة والفعاليات الناجحة واستثمارًا لطاقات الشباب العلمية.

لذا لا بد من احتواء الأطفال والشباب لتحقيق الاستفادة العلمية من أوقات فراغهم واكتشاف قدراتهم ومواهبهم في المراحل العمرية المختلفة وكذلك لا بد من تشجيعهم على الانخراط في المجالات العلمية التي تخدم مستقبل بلدنا وتشجيعهم أيضًا على تنمية المهارات اليدوية وعلى العمل بروح الجماعة.

ونص الاقتراح على الآتي: إنشاء فروع للنادي العلمي في محافظة الأحمدي وآخر في محافظة مبارك الكبير مع تخصيص أرض لكل فرع بمساحة كافية لإقامة أنشطة النادي واستيعاب الأعداد المتوقعة لانتساب الشباب في النادي.